المرأة والمجتمع المدني في مصر

إعداد
عبير محمد عباس محمد رفاعي
مدرس بقسم الاجتماع
كلية الآداب / جامعة دمياط

المرأة والمجتمع المدني في مصر

تمهيد

يعد وضع المرأة في المجتمع أحد المقاييس الهامة التي تعبر عن تطوره ونموه وانفتاحه علي مر العصور . فبقدر ما تتمتع به المرأة من مكانة وما يتاح لها من فرص العمل الخلاق بقدر ما يشير ذلك إلي انتعاش البلاد وخاصة في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وهكذا يمكن لنا من دراسة أوضاع المرأة ومكانتها في مختلف العصور والمجتمعات أن نكون صورة عامة عن اتجاهات وقيم المجتمع ونظرته إلي المرأة[1].

وقد اهتمت الأمم المتحدة منذ نشأتها بقضية المرأة ، فأصدرت عدداً من المواثيق والاتفاقات الخاصة بها ، إضافة إلي عدد كبير من القرارات والتوصيات الصادرة عن الجمعية العامة لأمم المتحدة وعن المجلس الاقتصادي الاجتماعي الذي يتضمن اللجنة المعنية بحالة المرأة ، بالإضافة إلي القرارات والتوصيات التي اعتمدتها الوكالات المختصة والهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة . وبالرغم من اختلاف نوعية وحجم التحديات التي تجابه المرأة.. فقد أجمع الرأي العام العالمي علي أن التقدم الذي تم إحرازه في مجال المساواة بين الرجل والمرأة وإسهامها في التنمية وتمتعها بحقوق الإنسان وفقاً للمواثيق الدولية كان بطيئاً وقليل الفعالية ، مما دفع المجتمع الدولي إلي اتخاذ إجراءات ملموسة لرفع شأن المرأة وتحسين أوضاعها[2].

ولم تعد مشاركة المرأة في الحياة العامة حالة من الترف الفكري والثقافي ، بقدر ما أصبحت حاجة اجتماعية اقتصادية وسياسية لنهضة وتقدم المجتمع ، ولن يتقدم المجتمع المصري من تجاوز التخلف الاقتصادي والسياسي كة المرأة بكافة مؤسسات المجتمع خاصة مجالس إدارات الجمعيات الأهلية و في بلورة برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتنفيذها ومساهمته فعالة في تحسين أوضاع المجتمع[3].

---

(1) السيد رشاد غنيم ؛ وآخرون ، علم الاجتماع العائلي ، الطبعة الأولي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، ٢٠٠٨ ، ص ٤٩ .

(2) مريم سليم ، أوضاع المرأة العربية ، في : (المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر ، الطبعة الأولي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٩ ، ص ١٣) .

(3) http://www.1chr-eg.org/100/100-72.htm

أولاً : تاريخ مشاركة المرأة في المجتمع المدني في مصر

ارتبطت مشاركة المرأة في صياغة المجتمع المدني في مصر بقوي التغيير علي الأصعدة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، كما ارتبطت أيضاً بنزوع نحو التحرر الذي انعكس في الصعود المتزامن للحركات الوطنية والنسوية[1].

وإذا قمنا بمراجعة لأدبيات المرأة في مصر عامة وفي دورها في القطاع الأهلي خاصة ، نستطيع أن نتبين ملامح استمرار وملامح انقطاع عديدة للدور الذي لعبته المنظمات النسائية في أطر سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة . ويمكننا القول أن الجمعيات الأهلية تعبر عن أقدم شكل من أشكال مؤسسات المجتمع المدني التي شاركت فيه المرأة المصرية، وكان سابقاً علي اشتراكها في النقابات والأحزاب السياسية ، ورغم ارتفاع مستوي مشاركة المرأة في تلك الجمعيات عنها في غيرها من التنظيمات الحزبية أو النقابية ، فمازالت عضويتها في مجالس إدارات تلم الجمعيات لا تتجاوز ٢٠% علي الأكثر كمتوسط عام يرتفع بالنسبة للجمعيات التي تعمل في مجال الأمومة والطفولة ، والبيئة ، وينخفض في الجمعيات العلمية والنقابية . ومن ثم فإن المتابع لأوضاع المرأة علي خريطة العمل الأهلي في مصر يستطيع أن يتبين ارتباط هذه الأوضاع والأدوار التي تؤديها النساء بفترات تاريخية شاركت فيها المرأة ببعض الأنشطة[2].

١- ميلاد الجمعيات الأهلية النسائية في مصر (ق ١٩ – ١٩٢٢)

تزامن ظهور وعي نسائي في نهاية القرن التاسع عشر مع تغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية . ويمكن تقسيم حكم محمد علي إلي مرحلتين ، المرحلة الأولي التي شهدت تعزيز سلطته وهو ما انعكس في مصادرة الأوقاف الكبيرة ، الأمر الذي لم يحل دون استمرار الناس في إقامة الأوقاف . وتميزت المرحلة الثانية من حكم محمد علي " بالتوسع الاقتصادي والعسكري "[3].

---

(١) هالة شكر الله ؛ وآخرون ، مصر : المرأة في المنظمات الأهلية ، في : (المرأة في المنظمات الأهلية العربية ، الطبعة الأولي ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ٣٠٥) .

(٢) عزة أحمد عبد المجيد صيام ، المرأة والمجتمع المدني في مصر دراسة سوسيولوجية تحليلية لأدوار المرأة في الجمعيات الأهلية بمدينة القاهرة ، في : (مجلة بحوث الشرق الأوسط ، العدد التاسع عشر ، مركز بحوث الشرق الأوسط ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٦ ، ص ٧٨) .

(٣) هالة شكر الله ؛ وآخرون ، مصر : المرأة في المنظمات الأهلية ، مرجع سابق ، ص ٣٠٦ .

وفي إطار محاولة محمد علي بناء الدولة الحديثة ، بدأت حركة تحديث التعليم عام ١٨٣٦ ، وذلك ابتداء من المراحل العليا ، وانطلاقاً من المدارس المتخصصة ، لتهبط بعد ذلك إلي التعليم الأولي في المدارس الابتدائية . هذا وقد تشكلت لجنة خاصة لتنظيم التعليم عام ١٨٣٦ قضت بالتوسع في التعليم ليشمل المرأة ، حيث شهدت هذه الفترة -في القرن التاسع عشر- اتجاهاً حكومياً رسمياً للاهتمام بتعليم الفتيات ، وكذلك اتجاهاً أهلياً (من خلال مخصصات الأوقاف) للاهتمام بهن . كذلك شهدت تلك الفترة بعض الكتابات المدافعة عن تعليم البنات ، وهو ما كان له أبغ الأثر في تهيئة المناخ لعمل نسائي تطوعي منظم يتبنى هذه القضية[١].

ومع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين جاءت كتابات قاسم أمين ليتجدد دعوة كل من رفاعة رافع الطهطاوي والشيخ محمد عبده ووسع نطاقها ، حتى أنه ليعد بحق الرائد الأول ذا الجهد المثمر في حركة تحرير المرأة المصرية في ذلك الحين . وتتميز هذه الفترة بظهور أول بادرة نسائية للدفاع عن حقوق المرأة متمثلة في الكاتبة الاجتماعية والشاعرة "ملك حفني ناصف" التي اشتهرت باسم "باحثة البادية" فهي تعد بحق واضعة الحجر الأساسي للنهضة النسائية في مصر . وقد استفادت هذه السيدة بالجهود التي بذلها رواد تحرير المرأة من الرجال[٢].

وامتازت ملك حفني ناصف بثقافتها العربية العريضة ، وإجادتها في الوقت ذاته اللغتين الإنجليزية والفرنسية ، وسعة إطلاعها علي كثير مما كتب في الموضوعات الاجتماعية . ولم تكن باحثة البادية أول كاتبة فحسب ، بل كانت أيضاً أول خطيبة جمعت النساء ، وخطبت فيهن لتوعيتهن ، وحثهن علي المطالبة بحقوقهن ، وكانت تنادي بالتعليم الإلزامي في المرحلة الأولي ، وفتح آفاق العلم أمام الفتاة ، ومساواتها بالفتي ، كما كانت تناشد الرجال أن يعزفوا عن الأساليب الرجعية ، والتزمت في معاملة نسائهم حتي يستطعن تنشئة الأجيال الجديدة علي الحرية[٣].

ولقد جاءت المحاولة الأولي لتنظيم العمل النسائي في -إطار تطوعي- عام ١٩٠٤ حين دعت الأميرة "عين الحياة" إلي تأليف جماعة من السيدات المصريات لإقامة ملعباً رياضياً

---

(١) أماني قنديل ، العمل الأهلي والتغير الاجتماعي ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ، القاهرة، ١٩٨٩ ، ص ٢٤ .

(٢) سامية الساعاتي ، علم اجتماع المرأة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ٥٦ .

(٣) سامية حسن الساعاتي ، المرأة والمجتمع المعاصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٦، ص ٥٩ ، ٦٠ .

خاصاً للسيدات . وفي عام ١٩٠٧ تطورت فكرة تجميع النساء وذلك بدعوة النساء إلي العناية بشئون الطفل . ثم تأسست جمعية "المرأة الجديدة"عام ١٩٠٩ ، لتضم نخبة من أكرم السيدات . وتلاها تأسيس الجامعة المصرية رسمياً في ٢١ ديسمبر عام ١٩٠٨، وتنظيم محاضرات في تاريخ المرأة في العصور المختلفة تكون خاصة بالسيدات (١٩٠٩)[١].

وتمثلت المفارقة الصارخة في أن الجامعة ذاتها التي بنتها امرأة –الأميرة فاطمة إسماعيل ابنة الخديوي إسماعيل وشقيقة الملك فؤاد– حظرت دخول النساء ومشاركتهن في حياتها الثقافية ، بل ومنعت النساء بالقوة من عقد اللقاءات وتنظيم المحاضرات بها أيام الجمع. ولم يتم السماح للنساء بدخول جامعة فؤاد الأول إلا في أواخر العشرينيات وأوائل الثلاثينيات[٢].

ثم توقف النشاط النسائي أثناء الحرب العالمية الأولي ما بين عام ١٩١٤-١٩١٩ ثم قامت ثورة ١٩١٩ ، واشتركت المرأة بدورها في النضال[٣].

ويمثل تأسيس اللجنة التنفيذية للنساء الوفديات عام ١٩١٩ ، والذي رأسته السيدة "هدي شعراوي" علامة فارقة في تاريخ العمل النسائي التطوعي في مصر ، حيث فتح هذا التيار الطريق أمام الحركة النسائية المصرة منذ عام ١٩٢٣ . والجدير بالذكر أنه في عام ١٩٢٠ تأسست بالإسكندرية جمعية ترقية الفتاة المصرية ومهمتها النظر في كيفية تعليم الفتيات وطرق تربيتهن ، كما تكونت في تلك الفترة (جمعية نهضة السيدات المصريات وكانت أولي الجمعيات النسائية التي اتخذت طابعاً إسلامياً).

وإجمالا يمكن أن نطلق علي هذه الفترة فترة الإعداد وتكوين القدوات والمثل الشخصية . فلأول مرة تنفرد النساء بحمل لواء الدفاع عن أنفسهن بأنفسهن وينطلقن بعد ذلك في هذا المجال مكونات رائدات التحرر النسوي[٤].

وبهذا يمكننا القول أن المرحلة الزمنية منذ القرن التاسع عشر وحتى عام ١٩٢٢ تمثل ميلاد وتطور الحركة النسائية ، والتي كانت أداتها الرئيسية المؤسسية هي المنظمات النسائية الطوعية ، والتي عكست بذور هذه الحركة وتطورها[١].

---

(١) أماني قنديل ، العمل الأهلي والتغير الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص ٢٥ ، ٢٦ .

(٢) هالة شكر الله ؛ وآخرون ، مصر : المرأة في المنظمات الأهلية ، مرجع سابق ، ص ٣٠٨ .

(٣) نادية حليم ؛ وآخرون ، تقويم السياسية السكانية في مصر ، المجلد الثاني (تطور البرامج والمشروعات السكنية دراسة تاريخية تحليلية ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ١٥٤) .

(٤) سامية حسن الساعاتي ، المرأة والمجتمع المعاصر ، مرجع سابق ، ص ٦٠ .

٢- العهد الليبرالي (١٩٢٣-١٩٥٢)

شهدت فترة العهد الليبرالي نمواً وازدهاراً في العمل الأهلي عامة ، كما شهدت تنوعاً في الأنشطة التطوعية التي امتدت إليها المرأة خاصة . واتسمت في هذه المرحلة الحركة النسائية "بالكفاحية" بينما انصرف غالبية الرجال الذين اعتادوا مناصرة المرأة في المرحلة السابقة نحو بناء مستقبلهم السياسي وذلك بعد الحصول علي الاستقلال " المشروط " عن بريطانيا وإصدار دستور ١٩٢٣ . اتسمت هذه المرحلة أيضاً بصحوة وتطور الاتجاه الإسلامي المحافظ بين بعض القيادات النسائية وهو ما انعكس علي الطبيعة الخاصة لأنشطة الجمعيات المعبرة عن هذا الاتجاه ، كذلك اتسمت فترة العهد الليبرالي (١٩٢٣-١٩٥٢) بالنسبة للعمل الأهلي النسائي بانخراط واجتذاب نساء الطبقة الوسطي - خاصة المهنيات - واللاتي توجهن نحو قواعد شعبية في مناطق مختلفة من مصر ، وليس داخل القاهرة فقط ، فبرزت في هذه الفترة صراعات طبقية وثقافية بين النساء النشطات في العمل الأهلي ، كما برز أيضاً خطاب اجتماعي وسياسي متنافس ،فلم تعد الساحة حكراً علي المنتميات للاتجاه الليبرالي فقط ، ولكن أيضاً أصبح أطرافها الإسلاميون من جانب واليساريون من جانب آخر[٢].

هذا وقد تبلورت الحركة النسائية في أواخر الربع الأول من القرن العشرين في تأسيس جمعية الاتحاد النسائي المصري في مارس ١٩٢٣ برئاسة السيدة هدي شعراوي التي نجحت في جعل هذه الجمعية منذ نشأتها فرعاً من الاتحاد النسائي الدولي ، وظلت تشغل هذا المركز حيث كان يتجدد انتخابها له كل سنة إلي أن توفيت . وكان من أهم مطالب الاتحاد النسائي منذ نشأته مساواة المرأة بالرجل في الحقوق السياسية والمدنية لتستطيع أن تسهم بمواهبها الخاصة في التشريع ، وإصلاح الأحوال الاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية وبخاصة ما كان منها متصلاً بشئون المرأة والطفل والأسرة . وعلي أثر تكوين الاتحاد النسائي أخذت تضم إليه كثيرات من سيدات المجتمع المتطوعات للخدمة الاجتماعية ، وأعمال البر ، والمهتمات بقضية المرأة وتحريرها ، مما دفع الحركة النسائية دفعة قوية نحو تحقيق أهدافها[٣].

---

(١) عزة أحمد عبد المجيد صيام ، المرأة والمجتمع المدني في مصر دراسة سوسيولوجية تحليلية لأدوار المرأة في الجمعيات الأهلية بمدينة القاهرة ، مرجع سابق ، ص ٧٩ .

(٢) أماني قنديل ، العمل الأهلي والتغير الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص ٣٠ .

(٣) سامية الساعاتي ، علم اجتماع المرأة ، مرجع سابق ، ص ٥٩ .

ولقد توالت الجمعيات النسائية علي هذا المنوال ، ففي عام ١٩٢٤ تم تأسيس (جمعية العمل لمصر) والتي تبنت أدواراً دفاعية Advocacy وقدرتها علي تبني آليات للتأثير في صنع القرارات والسياسات ، وفي عام ١٩٢٩ تأسست (جمعية الشابات المصريات) وهو ما مثل أيضاً علامة تطور مبكرة للعمل الأهلي في مصر . إلي جانب الجمعيات المذكورة التي مثل كل منها علامة علي طريق تطور العمل الأهلي ، برزت جمعيات نسائية أخري عديدة (جمعية رعاية الأمومة والطفولة ، لجنة سيدات الهلال الأحمر ، جمعية تحسين الصحة ، جمعية مكافحة السل ، مبرة فريال ، وجمعية الفتيات من أبناء السبيل ، وجمعية الاعتدال). وفي الثلاثينيات وبالتحديد عام ١٩٣٢ ، برزت نقطة تحول في تاريخ العمل الأهلي بتأسيس أول (لجنة الأخوات المسلمات) بمدينة الإسماعيلية . شهدت أيضاً فترة العهد الليبرالي تأسيس ما يعرف باسم " الحزب النسائي الوطني " في أوائل الأربعينيات ، ثم رابطة "خريجات الجامعات والمعاهد"التي أسستها "انجي أفلاطون"، وأخيراً أسس أصحاب هذا الاتجاه " الجمعية الوطنية النسائية "[١].

مما سبق يتضح أن النشاط النسائي بدأ بالجهود التطوعية النسائية ، وأنه كان ستهدف تنمية المرأة المصرية والنهوض بها من مختلف النواحي كالحصول علي الحقوق السياسية وفتح مجالات التعليم والعمل التدريب علي الحرف اليدوية والاهتمام بالنواحي الصحية والرياضية . وإذا كان الاهتمام بتنمية المرأة قد بدأ بالجهود التطوعية إلا أنه يمكن رصد بداية الاهتمام الرسمي من قبل الدولة بتنمية المرأة بإنشاء وزارة الشئون الاجتماعية عام ١٩٣٩ والتي اهتمت بالتنمية والرعاية الاجتماعية[٢].

وهناك عدة ملاحظات تظهر عند مناقشة وتحليل العمل الأهلي النسائي في العهد الليبرالي (١٩٢٣-١٩٥٢) وهي :

١. إن دراسة المرأة والعمل الأهلي في مصر ، هو اقتراب لدراسة مسألة المرأة في مصر وتاريخ الحركة النسائية ، حيث تمحورت قضايا المرأة حول إقرار حقوق المرأة في التعليم،والعمل،وتعديل قانون الأحوال الشخصية،والمطالبة بالحقوق السياسية، مع توافر برامج محددة لدي كافة التيارات تقريباً للنهوض بأوضاع المرأة .

---

(١) عزة أحمد عبد المجيد صيام ، المرأة والمجتمع المدني في مصر دراسة سوسيولوجية تحليلية لأدوار المرأة في الجمعيات الأهلية بمدينة القاهرة ، مرجع سابق ، ص ٧٩ ، ٨٠ .

(٢) نادية حليم ؛ وآخرون ، تقويم السياسية السكانية في مصر ، مرجع سابق ، ص ١٥٥ ، ١٥٦ .

٢. علي الرغم من أن فترة العهد الليبرالي قد شهدت خطابات اجتماعية وسياسية متنافسة من جانب النساء اللاتي انخرطن في العمل الأهلي ، ولكن أيضاً كانت هناك تحالفات وائتلافات فيما بين أجنحة العمل الأهلي ، وذلك لمواجهة الاحتلال البريطاني والمطالبة بالتحرر القومي .

٣. أن العمل الأهلي للمرأة في فترة العهد الليبرالي كان اقتراباً رئيسياً من جانبها للمشاركة في العمل العام من ناحية ولتحقيق أهداف سياسية من ناحية أخري .

٤. إن العمل الأهلي النسائي في مصر خاصة في الأربعينيات ، قد فتح أبواباً أمام نساء الطبقة المتوسطة ، بعد أن كان في بدايات القرن العشرين حكراً علي نساء الطبقة العليا الثرية والمتعلمة . وقد أسهم في ذلك التعليم في الجامعة المصرية ، واتجاه بعض نساء الطبقة المتوسطة إلي العمل والتميز المهني .

٥. إن عملية تدبير التمويل Fund Raising ، بأشكالها الحديث المتعارف عليها الآن ، قد تبنتها الجمعيات الأهلية النسائية في فترة العهد الليبرالي (١٩٢٣-١٩٥٢) واتسمت بالفاعلية الملحوظة[١].

٦. ارتباطاً بالملاحظة السابقة ، فعدم اعتماد تمويل المنظمات النسائية علي الدولة – بالإضافة إلي المناخ الديمقراطي السائد –قد سمحا للمرأة ومنظماتها المعبرة عنها بالنشاط كتنظيمات دفاعية Advocacy Organization . فالمطالبة بالحقوق والدفاع عن مطالب المرأة خاصة ، قد اتسم بفاعلية ملحوظة.

ولا شك أن إسهام المرأة في العمل الأهلي خلال هذه الفترة الثرية بالخبرات والنماذج قد فتح الباب أمام تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني ، إلا أن هذه الفترة الخبرة التاريخية المتميزة قد تعرضت للإجهاض في المرحلة التالية – كما سنري – وأدمج العمل الأهلي عامة والنسائي خاصة في الدولة[٢].

٣- دمج العمل الأهلي النسائي (١٩٥٢-١٩٧٠)

بدأت هذه الفترة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وتميزت هذه الحقبة بالتوسع في الاتجاه التعليمي لصالح المرأة ، وأرسلت دفعات قليلة في بعثات دراسية إلي الخارج ، وعدن يحملن أرقي الشهادات في تخصصات شتي في نفس الوقت الذي أتيح فيه للدفعات القليلة الولي

---

(١) أماني قنديل ، العمل الأهلي والتغير الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص ٣٨ – ٤٠ .

(٢) المرجع السابق مباشرة ، ص ٤١ .

من الفتيات الالتحاق بالجامعة . وأصبحت هؤلاء وهؤلاء ، من قادة الرأي في أماكن عملهن ، كما أصبحن طلائع طيبة للمرأة المتطورة[1].

توالي بعد ذلك فتور للحركة النسائية ، وتنظيماتها الأهلية التي تأسست في فترة العهد الليبرالي ودافعت عن القضية القومية وعن مطالب المرأة ، والتي لم تعد مرغوباً فيها ، أو مفيدة بعد ثورة ١٩٥٢ ، وبدأ طرح جديد في إطار سياسة اشتراكية لدور العمل الأهلي في التنمية . فشهدت هذه الفترة توقف أصوات الحركة النسائية وتعرضت تنظيماتها الأهلية وتنظيمات المعرضة لها (الإسلامية) إلي التجميد أو الحل . وفي الوقت الذي تعرض فيه القطاع الأهلي عامة إلي مثل هذه الإجراءات الاستثنائية أثرت السياسات الاشتراكية التي تبنتها الدولة تأثيراً إيجابياً علي نشاط المرأة الاقتصادي والاجتماعي[2].

إلا أن عام ١٩٥٣ كانت نقطة تحول مهمة حين أغلقت حكومة الضباط الأحرار مكاتب الاتحاد النسائي المصري ، واتحاد بنت النيل بدعوى أنها أحزاب سياسية . وبحلول عام ١٩٥٤ اتخذت الحكومة الجديدة إجراءات حاسمة لصالح مراكز السلطة ومصادرة المبادرات الأهلية ، وعلي أثره تم حل الاتحاد النسائي بالاتحاد الاشتراكي ، وهي التنظيمات التي تشكلت بقرار من السلطة بديلاً لهيئة التحرير سنوات ١٩٥٧-١٩٦٠ . ولم تكن ذات وجود مستقل متميز عن أجهزة الدولة . ومن ناحية أخري فقد تأثرت كافة الأنشطة الأهلية بهذا الوضع الجديد ، ففي عام ١٩٥٦ صدر قانون رقم ٣٨٤ الذي وضع كافة المؤسسات الخيرية والخاصة تحت الإشراف الحكومي المباشر ، وبناء عليه فقد تأثرت مستوي الخدمات -خاصة الصحية- بهذه الإجراءات وحل الأسلوب الوظيفي الذي كرسته الحكومة علي هذه الأعمال محل روح التطوع والتفاني[3].

وفي فترة الستينيات ، وبالتحديد عام ١٩٦٤ ، شهدت كافة أنواع القهر والقمع للحركة النسائية وللعمل التطوعي في مصر ، ثم صدر القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ، والذي تضمن مجموعة من القيود والمحددات علي الجمعيات الأهلية في مصر ، ولكن مع ذلك يمكننا القول أن مجمل السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تبناها النظام المصري بعد ثورة ١٩٥٢ ، قد حققت إنجازات ضخمة علي صعيد حقوق التعليم والعمل والحقوق السياسية للمرأة ، ومع ذلك أدمج العمل الأهلي النسائي في تنظيمات أخري تنسجم مع البرنامج السياسي والاجتماعي

---

(١) سامية حسن الساعاتي ، المرأة والمجتمع المعاصر ، مرجع سابق ، ص ٦٦ .

(٢) أماني قنديل ، العمل الأهلي والتغير الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص٤٢ .

(٣) هالة شكر الله ؛ وآخرون ، مصر : المرأة في المنظمات الأهلية ، مرجع سابق ، ص ٣٢٩ .

للدولة، إذا اختلطت عضوية الاتحاد الاشتراكي العربي في (الستينيات) مع عضوية الجمعيات الأهلية والمراكز القيادية بها[1].

وتتلخص أهداف التنظيمات النسائية في هذه المرحلة فيما يلي :

١. التعبئة العامة للنساء في مختلف المحافظات .

٢. تنظيم جهودهن للقيام بكافة الواجبات التي يفرضها المجتمع المصري عليهن .

٣. توعية المرأة بحقوقها السياسية والقومية ، وتبصيرها بوسائل ممارسة هذه الحقوق .

٤. توعية النساء لقيد أسمائهن في جداول الانتخاب .

٥. الانتظام في عضوية التنظيم السياسي .

٦. تنظيم إسهام المرأة في الخدمات الاجتماعية والصحية وغيرها[2].

٤- الجمعيات الأهلية النسائية وسياسات التحرير الاقتصادي والتحول الديمقراطي (١٩٧٠-١٩٩٦)

لم تشهد السبعينيات تحركات نسائية تذكر ولا محاولات حقيقية لإعادة مجموعات تدافع عن حقوق المرأة أو تتوجه بخدماتها وأنشطتها نحو قطاع النساء ، اللهم إلا بعض الجمعيات التقليدية التي اتسمت بصفة عامة بطابع أقرب إلي العمل الخيري ، ومجموعات تنتمي إلي الحزب الرسمي للدولة أي الاتحاد الاشتراكي أو إلي أحزاب سرية أو شبه سرية تبنت في معظمها فكرة مفادها أن حصول المرأة علي حقوقها سوف يتحقق حينما يتم حل مشاكل المجتمع[3].

وعلي الجانب الآخر فإن الدور الدفاعي Advocacy الذي كانت بعض الجمعيات الأهلية النسائية قد تخلت عنه في الفترة من ١٩٥٢ قد بدأ ظهوره من جديد . ثم شهدت الثمانينيات والتسعينيات (حتى عام ١٩٩٦) تأسيس سلسلة من الجمعيات النسائية بعضها في القاهرة والمدن الرئيسية الكبري ، وبعضها الآخر في الأقاليم . ثم حدث تصارع ونمو في حجم وأدوار الجمعيات الأهلية النسائية في الخمس سنوات الأخيرة ، وحتى انعقاد مؤتمر

---

(١) عزة أحمد عبد المجيد صيام ، المرأة والمجتمع المدني في مصر دراسة سوسيولوجية تحليلية لأدوار المرأة في الجمعيات الأهلية بمدينة القاهرة ، مرجع سابق ، ص ٨٠ .

(٢) بدرية شوقي عبد الوهاب ، المشاركة السياسية للمرأة ، في : (المرأة ..والمجتمع في مصر ، مركز دراسات المستقبل ، جامعة أسيوط ، يوليو ١٩٩٥ ، ص ٨٧) .

(٣) هالة شكر الله ؛ وآخرون ، مصر : المرأة في المنظمات الأهلية ، مرجع سابق ، ص ٣٤١ .

المرأة العالمي في بكين (سبتمبر ١٩٩٥) . وقد أسهم في ذلك عـاملان أولهمـا : الضـغوط الاقتصادية والاجتماعية التي تعرضت لها المرأة في السنوات الأخيرة خاصة تضاؤل فـرص العمل وتهميش النساء الفقيرات . وثانيهما : الدعم الرسمي من جانب الدولة للمنظمات الأهلية التي تعمل في مجال المرأة والطفل ، وإلي جانب تدفق التمويل الأجنبـي لمشـروعات هـذه المنظمات . ثم أسهم الخطاب الدولي –الذي عكسته مواثيق ومؤتمرات الأمم– والـذي ركـز علي "تمكين المرأة" و "تعزيز دورها" في تقوية بعض أنشطة الجمعيات النسـائية ، وضـمان تدفق أموال المؤسسات الدولية لها[١].

وهكذا بدأت مشاركة المرأة أول الأمر كجزء من الحركة التطوعية الأهلية ، وقامـت بتأسيسها مجموعة من النخبة المتعلمة منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، وتراوحت برامجها بين الخدمات الأسرية والأعمال الخيرية ومساعدة الفقراء فـي مناسـبات معينة ، ورعاية المعاقين والمسنين والأطفال واليتامى والمشردين ، واقتربت هـذه الأعمـال بالمطالبة بحقوق المرأة ووضعها القانوني خصوصاً من خلال قـوانين الأحـوال الشخصـية وقوانين الضمان الاجتماعي . ونظراً للظروف التاريخية التـي أحاطـت بنشـأة الجمعيـات النسائية، حيث تبدأ تاريخها علي درب التحرير من الاستعمار . وبذلك ظلت في معظم أحوالها مركزة عملها في المدن ولم يمتد نشاطها إلي المناطق الريفية القريبة من المدن . وظلت جهود تلك التنظيمات والإتحادات النسائية ذات رؤية نوعية محددة ومقتصرة علي الأعمال الخيريـة والرعاية الاجتماعية والمطالبة بحقوق المرأة ، ولم يتسع آفاق عملها إلا في حـدود ضـيقة لقضايا المجتمع المتصلة بقضايا التنمية والتجديد الحضاري[٢].

ثانياً : مشاركة المرأة المصرية في تنظيمات المجتمع المدني

تعاظم الاهتمام بقضايا المرأة في مختلف أنحاء العـالم بانتهـاء عقـد المـرأة الأول (١٩٧٥–١٩٨٥) الذي شهد إقرار الأمم المتحدة للاتفاقية الدولية للقضاء علي كافـة أشـكال التمييز ضد المرأة في ديسمبر ١٩٧٩ وانضمت لها ١١٦ دولة حتى نهاية عام ١٩٩٢ ، وفي إطار هذا الاهتمام الدولي صدرت العديد من التشريعات لتحسين أوضاع المرأة في كثير مـن الدول استجابة لنداءات الأمم المتحدة . وقد خضعت المرأة المصرية في مسيرتها التاريخيـة لمجموعة من الثوابت والمتغيرات حددت مكانتها الاجتماعية وهويتهـا الثقافيـة وأدوارهـا

---

(١) أماني قنديل ، العمل الأهلي والتغير الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص ٤٨ ، ٤٩ .

(٢) سعد أحمد الحجي ، الجمعيات النسائية الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخلـيج العربيـة دراسـة توثيقية، مرجع سابق ، ص ١٩ ، ٢٠ .

الاقتصادية والسياسية ، حيث أن التكوين الأول للوجود المصري قام علي أساس المشاركة الكاملة للمرأة في العمل ، ومن ثم كانت مساواتها التامة بالرجل كأثر لوجودها الفعال علي المستوي الاقتصادي والاجتماعي[1].

١- مشاركة المرأة في العمل الاجتماعي

ظهرت بدايات العمل التطوعي في العالم العربي في القرن التاسع عشر واستمر بوتائر مختلفة حسب الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لكل دولة من الدول العربية وكان له إسهامات كبيرة في تقديم العون والمساعدات للفئات الاجتماعية المحرومة . ويعتبر البعد الثقافي القيمي عاملاً مهماً بالعمل التطوعي لما للمنظومة الثقافية والقيمية من تأثير علي الدوافع والأسباب التي يحملها الأفراد[2].

ولا شك أن المرأة لها دور تنموي في العمل الاجتماعي لا يستطيع أحد إنكاره ، حيث تشارك فيه طوعاً سواء بفكرهن أو علي مستوي التنفيذ والمتابعة أو التقويم دون تدخل خارجي عن طريق تشكيل جمعيات يسجلون فيها أهدافهم بوزارة الشئون الاجتماعية وتختلف الجهود الشعبية عن الجهود الحكومية والأهلية في كونها تحدث باستمرار وبتوجيه وإشراف محدود من وزارة الشئون الاجتماعية ، فالجهود الحكومية هي الجهود التي تقدمها الحكومة بأموالها ورجالها لمقابلة احتياجات المرأة المصرية وأسرتها ، أما الجهود الأهلية فهي تلك العمليات التي يقوم بها المواطنون طوعاً[3].

وتتأثر نسبة مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية بالتحولات المجتمعية حيث تباينت نسب المشاركة بين الارتفاع والانخفاض في الفترات التاريخية المختلفة. فقد ارتفعت مشاركة المرأة بالجمعيات الأهلية المصرية في الماضي نتيجة أوضاع المجتمع وسيطرة الاستعمار، وهو ما أدى إلى اشتراك المرأة رغبة منها في الدفاع عن الوطن ضد الاحتلال والهيمنة الخارجية. ثم شهدت المشاركة انخفاضا نتيجة أوضاع المجتمع المقيدة لعمل الجمعيات الأهلية بصفة عامة. ثم تزايدت نسبة مشاركة المرأة بالجمعيات الأهلية مرة أخرى في الفترة الحالية نتيجة المتغيرات العالمية والتحولات المجتمعية الداخلية المتمثلة فيما يلي:

١. الاهتمام العالمي بقضايا المرأة "مؤتمر المرأة والسكان نموذجا".

---

(١) حازم محفوظ ، المرأة المصرية : الواقع وتحديات الدور ، في : (أحوال مصرية ، عدد مزدوج ٣٨-٣٩، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ، خريف – شتاء ٢٠٠٨ ، ص ٢٢) .

(2) http://pcrp.org/esdarat6.htm1

(٣) عصام نور سرية ، دور المرأة في تنمية المجتمع ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ٢٠٠٦ ، ص ٥٣.

٢. بالإضافة إلى مساندة الدولة للمرأة، متمثلا ذلك في إنشاء المجلس القومي للمرأة ودعم حرم الرئيس للمرأة.

٣. الاهتمام الإعلامي بالجمعيات الأهلية وبقضايا المرأة وتشجيع مشاركة المرأة.

٤. بالإضافة إلى زيادة أعداد الجمعيات الأهلية وتعدد مجالاتها ، وهو ما أدى إلى زيادة نسبة مشاركة المرأة حيث إتاحة الفرص لجميع السيدات للمشاركة كل حسب اهتمامهن ورغباتهن . وترجع هذه الزيادة في أعداد الجمعيات الأهلية إلى تشجيع كل من الحكومة والمؤسسات الأجنبية للجمعيات الأهلية، وكذلك نتيجة المشكلات المعاصرة الناتجة عن هذه التحولات ، وهو ما أدى إلى نهوض الجمعيات الأهلية لمواجهتها.

٥. زيادة وعي المرأة بحقوقها وأهمية دورها ومشاركتها بالجمعيات الأهلية نتيجة ارتفاع نسبة التعليم[١].

وأخيراً فهناك عدة مبادئ أساسية لتمكين المرأة في المجال الاجتماعي يمكن توضيحها في الآتي :

١. اعتماد أسلوب التخطيط للنوع الاجتماعي وتبني مفهوم التخطيط بالمشاركة .

٢. زيادة مشاركة المرأة بالقضايا المجتمعية محلياً وعربياً وتأكيد دورها الهام والأساسي في تكوين القيم الايجابية علي مستوي الأسرة والمجتمع .

٣. توفير الخدمات التي تحتاجها الأسرة لمساعدة المرأة العاملة وإرساء مبدأ المسؤولية الجماعية داخل الأسرة وذلك لإحداث التوازن بين مسئوليتها ودورها التنموي .

٤. إقامة المزيد من الصلات المتنوعة بين منظمات المرأة الوطنية والعربية –حكومية كانت أو أهلية – للتعاون والتنسيق فيما بينها[٢].

٢- مفهوم المشاركة

تعد المشاركة كمبدأ إحدى المكونات الهامة في برامج التنمية الناجحة ، حيث إنها تؤدي إلى زيادة وعي الفاعلين والجماعات الرئيسية على مستوى المجتمع المحلي، كما تحسن من كمية ونوعية المعلومات عن الظروف والأوضاع المحلية . وتكمن أهمية المشاركة الشعبية في مساعدة المواطنين على تنظيم أنفسهم في مؤسسات أو منظمات مدنية تدعم

---

(١) http://www.amanjordan.org/a-news/wmprint.php?ArtID=5055

(٢) قمة المرأة العربية ، إستراتيجية النهوض بالمرأة العربية ، في : (المؤتمر الثاني لقمة المرأة العربية ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٢ ، ص ١٢) .

المنظمات الحكومية في تحقيق حاجات الأفراد وتطلعاتهم، وتـدعم الديموقراطيـة ، وتمـد جسور الثقة بين الحكومة والمواطنين، وتمكن الأفراد من تحمل أعباء التنمية والاستفادة مـن ثمارها بشكل عادل[1].

وبهذا يتصل مفهوم المشاركة بمفهوم التنمية والتمكين اتصالاً وثيقاً . فالتنمية الحقيقة لابد وأن تقوم علي مشاركة الناس في صنعها ، وفي جني ثمارها بحيـث لا تسـتهدف تلـك المشاركة فقط في تنمية المجتمع وصنع مستقبله ، بل تستهدف أيضاً تنمية الـذات المشـاركة وتطوير قدراتها وامكاناتها ووجودها الفاعل والمؤثر في الحياة الاجتماعيـة علـي مختلـف الأصعدة[2].

ولعل التنبيه إلي أهمية المشاركة يرجع إلي الحضارات القديمة مثل الحضارة اليونانية القديمة ، ولقد ازداد الاهتمام بالمشاركة في انجلترا خلال القرن التاسع عشر وإن كان قد غلب عليه التركيز في علاقة المشاركة بتحقيق العدالة . وقد دخلت كلمة المشاركة ضمن مفـردات لغة السياسية في هذا العصر ، كما استخدمت أيضاً في الميادين التي تتعلق بمشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وأساس المشاركة هو فهم الواقع والرغبة في تغييره نحو الأفضل ، فالمشاركة ليست غاية بل وسيلة لتنفيذ برامج التنمية . حيث تهدف المشاركة الايجابيـة إلـي تنظيم المجتمع وتقدمه في شتي المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية[3].

ويشمل مفهوم المشاركة علي مفهوم الاندماج الاجتماعي ، والذي يعني انتظام كافـة أعضاء المجتمع وفئاته (رجالاً ونساءً) في حركة الحياة المجتمعية بكل أبعادها وأنشطتها مـع احترام تقبل وحماية حقهم في اختلاف الرؤي والمعتقدات والانتماء إلي تنظيمـات المجتمـع حكومية أم أهلية ، سياسية أم نقابية ، أم اجتماعية أم ثقافية . وفي هذا الإطار طرحت قضـية المرأة كشريك في التنمية ، بل صارت من أهم القضايا المعاصرة التـي تجمـع عليهـا الآن شعوب العالم . وحرصت كل تقارير التنمية البشرية علي مناقشة الأوضاع الفعلية لكـل مـن الرجل والمرأة، ودرجة مشاركة كل منهما في التنمية ، بل صار تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين النساء من أسباب القوة أحد الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة الأمر الذي أدي إلي قيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوضع مجموعة من الغايات والأهـداف والمؤشـرات الكميـة

---

(1) www medadcenter.com/Articles/show.aspx?Id=74.

(2) عواطف عبد الرحمن ، المرأة والإعلام تحديات وإشكاليات ، الطبعة الأولي ، العربي للنشر والتوزيـع ، القاهرة، ٢٠٠٨ ، ص ٣٤ .

(3) عفاف محمد حسين زيدان ، التعليم ومشاركة المرأة في التنمية (دراسة تقويمية) ، الطبعة الأولي ، مركز النشر العلمي ، جامعة الملك عبد العزيز ، ٢٠٠٠ ، ص ٤٥ ، ٤٦ .

المستهدف تحقيقها في الفترة من ١٩٩٠-٢٠١٥ في مقدمتها تحقيق المساواة في النوع وتمكين المرأة وتحسين الصحة الإنجابية[١].

إن درجة المشاركة ونطاقها تحدد إلي درجة كبيرة توزيع القوة Power في المجتمع بمعني القدرة علي إحداث تأثير في الآخر الذي قد يكون فرداً أو جماعة أو مجتمعاً بأكمله ، إلي المدى الذي نستطيع فقط تنمية المشاركة والتمكين Empowerment هما وجهان لعملة واحدة . أي أن المشاركة لا تستهدف فقط تنمية المجتمع وصنع مستقبله ، بل تستهدف أيضاً تنمية الذات المشاركة وتطوير قدراتها وإمكاناتها ووجودها الفاعل والمؤثر في الحياة الاجتماعية علي أصعدتها المختلفة . ومن هنا فإن درجة مشاركة النساء في الجوانب المختلفة للواقع الاجتماعي تقف كمؤشر أساسي علي وضع المرأة ومشكلاتها ، ومكانتها وقوتها وتمكنها في المجتمع[٢].

ورغم حداثة مفهوم المشاركة النسائية، وارتباطه بتطورات حديثة في الحركة الاجتماعية بصورة عامة، والحركة النسائية بصفة خاصة، فان ثمة أشكالاً من المشاركة التقليدية للنساء، وبصفة خاصة في مجتمعنا العربي لا ينبغي تجاهلها، بل إن أي دعوة لمشاركة المرأة العربية مرهونة في نجاحها، في تصوري، باستلهامها وارتباطها بأشكال المشاركة التقليدية المتجذرة في ثقافتنا، مع إفادتها في الوقت ذاته بالمدلولات الحديثة لمفهوم المشاركة. إذن تكتسب "المشاركة" أهميتها ودلالتها بالنسبة للمرأة وقضاياها من حيث كونها آلية أساسية لتنمية الذات (المرأة ذاتها) وتنمية الموضوع (المجتمع والواقع الاجتماعي) وهما يعدان يرتبطان ارتباطاً جدلياً، فالذات أو الشخصية المتفتحة، القوية والمزدهرة والفاعلة هي القادرة على تحقيق النمو الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، كما أن النمو الاجتماعي بدوره يمكن أن يقاس بمدى الفرص التي يتيحها لتحقيق مشاركة القطاعات المختلفة وتفتحها وازدهارها وفاعليتها[٣].

ويقصد بالمشاركة الشعبية " العملية التي من خلالها يلعب الفرد دوراً في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وكذا أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز الأهداف " .

وثمة تعريف للمشاركة السياسية باعتبارها جزءاً من المشاركة الشعبية ، أشارت إليه دائرة معارف العلوم الاجتماعية مضمونه " تلك الأنشطة الإدارية التي يشارك بمقتضاها أفراد

---

(١) عواطف عبد الرحمن ، المرأة والإعلام تحديات وإشكاليات ، مرجع سابق ، ص ٣٤ .

(2) http://pcrp.org/esdarat6.html

(3) http://www.ayamm.org/arabic/Marsad/marsad%201.htm

مجتمع في اختيار حكامه وفي صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر أي أنها تعني اشتراك الفرد في مختلف مستويات العمل والنظام السياسي[١].

وترتبط المشاركة بقدرة أفراد المجتمع علي حب العمل من أجل الصالح العام والرغبة في مساعدة الآخرين وكسب تقديرهم وتحقيق المصلحة المادية والحصول علي مكانة اجتماعية وتحقيق الذات . ومن الواقع تصور وجود نوعين من المشاركة :

١. المشاركة الأهلية (التطوعية) وهي ترتبط بالقطاع غير الرسمي في المجتمع المحلي وتهدف إلي معالجة المشكلات العملية اليومية ، كما تبعث روح التضامن والتعاون بين أعضاء المجتمع المحلي . وتعرف المشاركة التطوعية بأنها " عملية تطوعية من قبل الأهالي لأداء خدمة معينة أياً كان شكل هذا التطوع " . كما تعرف بأنها " إسهام الفرد بدور معين مع الجماعات الاجتماعية ومشاركته في المنظمات التطوعية وخاصة تلك التي ينصب دورها علي النشاط المجتمعي أو المشروعات المحلية" .

٢. والنوع الثاني هو المشاركة التنظيمية (الرسمية) وهي المشاركة المرتبطة بالأنظمة الحكومية توجه بخطة معينة تهدف إلي رفع المستوي المادي والاجتماعي للأفراد ، ويرتبط هذا النوع من المشاركة بخطة التنمية المرسومة والتي تعتبر مشاركة الفرد بالعمل والإنتاج أحد وسائل تحقيقها ، كما تعمل علي تفاعل الجهود الحكومية مع مجهودات الأفراد ونشاطهم لتحقيق أهداف برامج التنمية باعتبار أن المشاركة مبدأ أساسي من مبادئ التنمية حيث تساعد علي بقاء المجتمع واستقراره[٢].

وأخيراً بقدر ما تكون المشاركة التنموية للمرأة مرتكزة أساساً علي مهاراتها وقدراتها الفعلية من ناحية ، وعلي ما يقدمه المجتمع من وعي لترشيد هذه المشاركة من ناحية أخري ، بقدر هذا كله تكون درجة التقدم التي تحرزها المرأة في تنمية مجتمعنا ، فالمشاركة هي الوسيلة الأساسية للتنمية ، ولابد أن يتوفر المناخ الثقافي المناسب لذلك من قيم ، وعادات، وأعراف ، وتقاليد[٣].

٣- مفهوم تمكين المرأة

---

(١) عبد الهادي الجوهري ، المشاركة الشعبية دراسة في علم الاجتماع السياسي ، مكتبة نهضة الشرق ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ١٠ .

(٢) عفاف محمد حسين زيدان ، التعليم ومشاركة المرأة في التنمية (دراسة تقويمية) ، مرجع سابق ، ص ٤٨ .

(٣) سامية حسن الساعاتي ، المرأة والمجتمع المعاصر ، مرجع سابق ، ص ١٢١ .

يمكن التأريخ لبدايات استخدام مفهوم " التمكين " في النصف الثاني من السبعينيات عندما تحدثت مجموعة DAWN (وهي من النسويين في أمريكا اللاتينية) ومنظمات نسوية وأهلية عن ضعف سياسة التنمية الموجهة نحو المرأة . وفي تلك المرحلة عرف **"التمكين"** علي أنه العمليات التي تساعد النساء علي الاستقلال الذاتي Self-autonomy والتحكم Control والثقة بالنفسSelf Confidence. ولا يغفل هذا الاتجاه التمكين الجمعي علي المستوي المكبر Macro Level الذي يضم الرجال والنساء للتحكم في الظروف الاجتماعية والاقتصادية وإحداث التغيير المجتمعي من خلال دعمهم بالإمكانيات والمهارات والمصادر للقيام بدور فعال في الحياة العامة والخاصة . أما في مرحلة التسعينيات ارتبط مفهوم التمكين بمفاهيم جديدة مثل حقوق الإنسان والمصلحة واللامساواة وتأكيد الذات[١].

كما **يعرف التمكين** علي أنه عملية بناء قدرة المرأة علي أن تكون معتمدة علي ذاته Self Reliant ، وأن تنمي شعورها بالقوة الداخلية Inner Strength ، والاستقلال الذاتي اقتصادياً ، والقدرة علي اتخاذ القرار ، والإدارة والقيادة ، وتغيير السلوك والاتجاهات ، والخروج من دائرة التهميش الاجتماعي[٢].

وقد ظهرت جمعيات نسائية جديدة في الثمانينيات تعمل برؤى جديدة من خلال مفهوم " تمكين المرأة Woman Empowerment " ، وأخذت تلعب دوراً متزايداً في مجال الدفاع عن حقوق المرأة ، ومتابعة تطبيق مبادئ الاتفاقيات الدولية الخاصة بها ، وإجراء البحوث الخاصة بالمرأة المصرية ، وتوثيق المعلومات والبيانات وإنشاء شبكات الاتصال وتبادل المعلومات مع المنظمات النسائية غير الحكومية ، سواء علي المستوي المحلي أو الإقليمي أو الدولي ، وإصدار المجلات والدوريات النسائية . وقد اهتم عدد قليل من الجمعيات مؤخراً بإقامة برامج خاصة بالتوعية القانونية للمرأة ، إذ أن التوعية القانونية تعتبر من أهم الأسس الأولية اللازمة لرفع مشاركة المرأة وتمكينها ، وذلك بدلاً من الاقتصار علي تقديم الخدمات الخاصة بالمهارات التقليدية والخدمات الصحية[٣].

---

(١) إجلال إسماعيل حلمي ، إعادة هيكلة الرأسمالية ..تمكين أم تهميش للمرأة المصرية ؟ دراسة حالة لعينة من المستفيدات من الصندوق الاجتماعي للتنمية ، في : (ندوة العولمة وقضايا المرأة والعمل ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٣ ، ص ١٥٨) .

(٢) أحمد فاروق أحمد حسن ، التمكين السياسي للمرأة دراسة ميدانية ، في : (مجلة كلية الآداب بقنا ، العدد الثلاثون ، كلية الآداب بقنا ، جامعة جنوب الوادي ، ٢٠١٠ ، ص ١٥٨) .

(٣) رفيقة سليم حمود ، المرأة المصرية مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل ، الطبعة الأولي ، دار الأمين للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ١٧٩ ، ١٨٠.

وتشترط عملية المشاركة بصفة عامة علي درجة معينة من القوة أو التمكين ، إذ أن المشارك في الحياة اليومية هو فاعل لديه القدرة علي الفعل والاختيار وتحقيق الأوضاع والأهداف التي يرغبها ، ومن ثم فإن المشاركة الحقيقية نعني وتفرض درجة الفاعلية وشروط تحققها ، وقدرة المرأة علي تحقيق إرادتها وتطلعاتها علي الصعيد الاجتماعي علي أساس السعي نحو القوة عنصر كامن في الفعل الاجتماعي ، وهو مصدر أساسي لمقاومة التنظيمات والمؤسسات الاجتماعية الضاغطة[١].

وتحاول المنظمات الأهلية وتهدف – ضمن ما تهدف – إلي تمكين المرأة ، ويعني مفهوم تمكين المرأة قدرة النساء علي التحكم في مسار حياتهن بوجه عام ، وعلي وعيهن بحقوقهن وممارستها بوجه خاص ، وفي العادة يشير هذا المفهوم إلي قدرة المرأة علي العمل الجماعي للوصول إلي حقوقها من خدمات وموارد من خلال مشروع ما ، وينبع مفهوم التمكين" من فكرة "الإمكانية Possibility "[٢].

ولذلك فقد حددت الأمم المتحدة أسلوب التمكين باعتباره مدخلاً لتحسين أوضاع المرأة في الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر نيروبي للمرأة عام ١٩٨٥ . وقد لاقي هذا الأسلوب قبولاً كبيراً خاصة من الحركات النسائية في العالم الثالث ، حيث تُعرف الحركة النسوية التمكين علي أنه التغيير الراديكالي للأبنية والمؤسسات التي تُؤدي لخضوع المرأة[٣].

وقد اعتدنا في المنطقة العربية نشأة المنظمات النسائية المغلقة العضوية على النساء فقط وذلك لما يلقى ذلك من القبول ضمن الأعراف والتقاليد الاجتماعية وتختلف هذه المنظمات في حجمها وفعاليتها ومدى تواصلها مع القاعدة الشعبية النسائية ، وقد اتخذت هذه المنظمات أنماطاً معينة في عملها وبرامجها والتي تركزت على الأدوار الرعائية والاجتماعية وتقديم المساعدات . وتأثراً بالمتغيرات الإقليمية فقد بدأت بعض هذه المنظمات إلى استيعاب أدواراً تنموية ضمن استراتيجياتها وتنوعت أنشطتها وبرامجها بين المحور الدفاعي الحقوقي والمحاور الاقتصادية (التمكين الاقتصادي) ، والاجتماعية (التمكين الاجتماعي) خاصة

---

(١) http://pcrp.org/esdarat6.htm1

(٢) خامد الهادي ، المرأة والجمعيات الأهلية بين التهميش والتمكين دراسة ميدانية في قرية الغار بالشرقية ، مرجع سابق ، ص ٣٤٣ ، ٣٤٤ .

(٣) هناء إبراهيم رزق ندا ، برامج التنمية البشرية وتمكين المرأة سياسياً دراسة مقارنة لمجتمعين محللين بمحافظة الدقهلية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، قسم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة المنصورة ، ٢٠١١ ، ص ١٥ .

مكافحة الأمية وخدمات الصحة الإنجابية ، والتمكين السياسي والقانوني (المشاركة السياسية ودعم المرآة في مواقع اتخاذ القرار)[1].

ويرتبط مفهوم التمكين في التحليلات السوسيولوجية الحديثة بمفهومين آخرين ، تحقيق الذات أو حضور الذات Enselfment ، وهو المفهوم الذي يشير إلى الوعي والمعرفة والخبرة أو القابلية لامتلاك تلك العناصر الضرورية للمشاركة ومقاومة الضغوط الاجتماعية. والمشاركة بهذا المعنى تسير إلى مدى القدرة على الفعل وصنع الظروف ومقاومة الضغوط وصولاً إلى تحقيق الذات وتحقيق القوة أو التمكن بإزاء الظروف ذاتها[2].

وللتمكين أربعة أبعاد تعمل علي المشاركة الفعالة للمرأة في التنمية وهي :

- البعد المعرفي Cognitive - البعد النفسي Psychological

- البعد الاقتصادي Economical - البعد السياسي Political

وتختلف درجة التمكين باختلاف أبعاده ، حيث ترتفع بين النساء في البعد الاقتصادي ثم البعد النفسي ، يليه المعرفي ، تقل في البعد السياسي[3].

أما الآليات المتاحة لتمكين المرأة وبالتالي منحها مصادر القوة لتكون عنصر مؤثر وفاعل قادر على التأثير في الآخرين وذو خيارات متعددة وحرية في الاختيار حسبما تقتضيه حماية مصالحها الفردية والجماعية فلا بد أن تشمل التالي[4]:

أولاً: بناء الوعي لدى المرأة : وهي عملية أساسية تعمل في جوهرها على التغير الجذري للمفاهيم الخاطئة عند المرأة عن نفسها وحقوقها ولدى المجتمع عن الأدوار المختلفة التي بإمكان المرأة أن تمارسها كإنسان وتتفوق فيها ضمن عملها وأدائها جنباً إلى جنب الرجل، كما أن بناء الوعي آلية وخطوة لا يمكن تجاوزها أو القفز فوقها إلى خطوات تالية في حركات إستباقية، فالصحيح أنها عملية قد تكون بطيئة ولكنها عميقة وتبني أرضية صلبة للخطوات

---

(1) http://www.awapp.org/wmview.php?ArtID=1043&page=5

(2) http://www.ayamm.org/arabic/Marsad/marsad%201.htm

أنظر أيضاً هذا السياق في :

إحسان الموسري ، المرأة وفرص الحياة ، نظرة متأنية لأوضاع المرأة العربية في مطلع القرن الحادي والعشرين ، مكتبة الجيل ، بيروت ، ٢٠٠٣ ، ص ٢١٤ .

(3) عزة مصطفي السعيد سلامة ، تحليل سوسيولوجي للأدوار الاجتماعية والاقتصادية المستحدثة للمرأة الريفية في التنمية "دراية ميدانية في قريتين بمحافظة الدقهلية " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة المنصورة ، ٢٠٠٨ .، ص ٦٣ .

(4)http://www.awapp.org/wmview.php?ArtID=1043&page=1

المستقبلية الأخرى، كما أن لا فائدة من الحديث عن تمكين المرأة في غياب الوعي لديها كفئة مستهدفة ولدى القوى المؤثرة في مجتمعها، وأي برنامج للتمكين سيؤول إلى الفشل متى ما تم تجاوز هذه الخطوة ضمن آليات عمله .

ثانياً: التأهيل والتدريب وبناء القدرات: وهذه خطوة تكميلية متى ما نشأ الوعي لدى المرأة والمجتمع، بحيث تقبل المرأة على البرامج التدريبية بوعي وحماس وشغف ودراية وتتسلح بالقدرات التي تمكنها من خوض ميادين العمل المختلف[1].

ونظراً للدور الحيوي الذي تلعبه المرأة في التنمية الشاملة للبلاد ، فلابد من الإسراع بوضع إستراتيجية قومية للنهوض بالمرأة ، وإزالة كافة المعوقات التي تمنعها من المشاركة علي قدم المساواة مع الرجل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتمكينها من المشاركة في صنع القرار علي كافة المستويات . وتتمثل هذه الإستراتيجية في الآتي :

١. ضرورة اتخاذ قرار سياسي لتعديل كافة الظروف غير المتكافئة بين الجنسين ، بحيث تكفل مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وفي عمليات اتخاذ القرار ورسم السياسات .
٢. تعديل صورة المرأة السلبية عن نفسها وتوعيتها بدورها الحقيقي في المجتمع .
٣. تسهيل عمل المنظمات غير الحكومية، وتخفيف القيود الإدارية والقانونية التي تقيد عملها ، ودعمها مادياً وفنياً بحيث تتمكن من الاضطلاع بدورها الايجابي ، والعمل علي تحقيق التكامل والتنسيق بين كافة الجهات المعنية بتعزيز دور المرأة حكومية كانت وغير حكومية ، وتنظيم حركة نسائية قوية تسعي لتوعية المرأة ورفع مستواها التعليمي والاجتماعي والصحي ، وتقوية دورها في المجالس التشريعية والتنفيذية و النقابية ، لتعمل كقوة ضاغطة لتحقيق التغيير المطلوب في التشريعات وفي اتجاهات الرأي العام ، وتضغط علي وسائل الإعلام لتتناول قضايا المرأة المصرية بجدية في إطار مشكلات المجتمع[2].

كذلك تلعب الجمعيات الأهلية دور كبير في التعاون مع الحكومة والأحزاب في تمكين المرأة سياسياً ورفع درجة مشاركتها الاجتماعية ، وذلك من خلال ما يلي :

---

(1) http://www.awapp.org/wmview.php?ArtID=1043&page=2

(2) رفيقة سليم حمود ، المرأة المصرية مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل ، مرجع سابق ، ص ١٨٥ – ١٩٢.

- تنسيق جهود هذه الجمعيات مع المؤسسات الرسمية للقضاء علي الأمية بين النساء والفتيات .
- توجيه الانتباه إلي إزالة الصور النمطية للمرأة في المناهج والكتب المدرسية.
- محو الأمية القانونية للفتيات والمرأة من خلال التوعية المستمرة وعقد الندوات والمؤتمرات .
- المساهمة في دعم وتشجيع المبادرات الإعلامية الخاصة التي تعمل لصالح المرأة وتعزز حقوقها في وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة والمسموعة وكافة أشكال الاتصال .
- توجيه النظر للإعلاميين للتأكيد علي تعزيز مكانة الأسرة والنسيج الاجتماعي السليم وإبراز الصور الايجابية للمرأة ودورها في المشاركة في تنمية مجتمعها ، وكذلك عدم استغلال المرأة وتشويه صورتها .
- وضع استراتيجيات موجهه لمؤسسات التنشئة المختلفة (الأسرة ، والمدرسة ، والإعلام ، وغيرها)من أجل القضاء علي التمييز ضد الطفلة ، وتغيير الصورة النمطية للمرأة في المناهج والكتب المدرسية .
- تشجيع عضوية المرأة في الجمعيات الأهلية ، وكذلك رئاستها لمجلس الإدارة ورئاسة اللجان النوعية والتعبير وبصدق عن الاحتياجات الأساسية للمرأة .
- بناء صف ثاني وثالث من الكوادر النسائية ، وإعدادهم وتدريبهم حتى لا يتأثر سواء رجال أو نساء الصف الأول باتخاذ القرارات .
- الاهتمام باستقطاب القيادات الطبيعية داخل المجتمعات المحلية .
- تنمية المهارات القيادية لدي المرأة[1].

يتضح مما سبق أن تمكين المرأة ليس بأن تعمل أو تشارك في الأنشطة الاقتصادية ، وإنما يتمثل في مجمل العلاقات الاجتماعية والإنتاجية التي من خلالها تساهم اقتصادياً واجتماعياً في رفاهية أسرتها ، وتقدم مجتمعها وزيادة وعيها بحقوقها وقدرتها علي إدارة

---

(1) إيمان بيبرس ، دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم المشاركة السياسية للمرأة ، مرجع سابق ، في :
http://adew.org/ar/documentations/ResearchesPDF/8.pdf

شئون حياتها العامة والخاصة ، إضافة إلي التقييم والاعتراف المجتمعي بقدرتها علي إحداث التغيير في سلوك الآخرين وفرض خياراتها[١].

٤- مشاركة المرأة في المنظمات الأهلية غير الحكومية

تعتبر الجمعيات الأهلية أقدم شكل من أشكال مؤسسات المجتمع المدني التي شاركت فيه المرأة المصرية وكان سابقاً علي اشتراكها في النقابات والأحزاب السياسية ، ورغم ارتفاع مشاركة المرأة في تلك الجمعيات عنها في غيرها من التنظيمات الحزبية أو النقابية ، ما زالت عضويتها في مجالس إدارات تلك الجمعيات لا تتجاوز ٢٠% علي الأكثر كمتوسط عام يرتفع بالنسبة للجمعيات التي لا تعمل في مجال الأمومة والطفولة والبيئة وينخفض في الجمعيات العلمية والنقابية[٢].

ولا ينفصل دور المرأة ومشاركتها في التنظيمات الأهلية عن وضعها في المجتمع بصورة عامة ، وهو الوضع الذي سيتحدد بدوره بمدي تطور البني الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية . وأن العلاقة بينهما علاقة جدلية وتفاعلية ، فمن المستحيل أن تتطور أدوار المرأة وتتحرر وتصبح شريكاً كاملاً في المجتمع إلا إذا سمحت مرحلة تطور البني الاجتماعية والسياسية في هذا المجتمع بذلك وهي بدورها تتأثر في تطورها بدرجة تحرر المرأة وتفاعلها مع حركة المجتمع[٣].

وعلي الرغم من أن المجتمع المدني العربي قد شهد -في الفترة الأخيرة- ظهور منظمات جديدة كالأحزاب والنقابات والاتحادات والجمعيات والمؤسسات الأهلية ، إلا أن تأسيس مثل هذه المنظمات غير الحكومية العمومية لم يأت بالشكل الذي حدث في المجتمع الأوروبي بمعني الإحلال لكافة الأشكال التقليدية ، وإنما تأثرت التنظيمات الأهلية العربية إلي حد كبير بالثقافة التقليدية العربية التي تعتمد علي علاقات التضامن والمساندة وأشكال الضبط الذاتي من جهة أخري ، وبطريقة انتقائية للفكر الحداثي من جهة أخري ، إضافة إلي التدخل

---

(١) أحمد فاروق أحمد حسن ، التمكين السياسي للمرأة دراسة ميدانية ، مرجع سابق ، ص ١٥٩ .

(٢) جيهان محمود ثروت بدوي ، الإدراك المتغير للدور الاجتماعي للمرأة في المجتمع المصري ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة المنصورة ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٣٤ .

(3) http://www.ayamm.org/arabic/Marsad/marsad%201.htm

التشريعي من قبل الدولة ذلك المتعلق بعملية التأسيس والنشأة ، وسير العمـــل ، والتفـــاعلات المختلفة داخل وخارج المنظمة من جهة ثالثة[١].

ومن خلال المراحل التاريخية التي مرت بها التنظيمات النسائية يتضح أن التنظيمات النسائية التي ظهرت منذ الأربعينيات كجزء من الحركة الطوعية الأهلية ترددت أعمالها بـــين المطالبة بحقوق المرأة والإسهام في الأعمال الخيرية ولم تنجح في وضع المرأة في المنظور الإنمائي والإطار المجتمعي المتسع[٢].

وتعرف التنظيمات النسائية بأنها التنظيمات التي تعمل علي توفير الخدمات والـــدعم للمرأة ، وتشير إلي أحد الأبعاد التالية : أنها قد تكون تأسست كجزء من الحركة النسائية ، و لديها أهداف نسويه ، وأخيرا تعمل علي توجيه القيم والفكر[٣].

وتمثل الجمعيات الخيرية النسائية أكثر أصناف الجمعيات رواجاً وعراقة ، هي تـــارة جمعيات خيرية "مختلطة" تساهم فيها نساء ، وتارة أخري جمعيات خيرية نسائية صـــرفة لا تعمل فيها إلا نساء . ويمكن الزعم بأن هذا النمط من النشاط رغم أفضليته فـــي الإحســـان ، يعبر عن أزمة تنمية أكثر مما يحاول المساهمة في حل بعض معضلاتها ، وحجتنا في ذلك أنه يحاور النتائج – العوز– غير طارح وسائل الوقاية منه . فضلاً عن ذلك ، هناك ظاهرة لـــم نتأكد من درجة تعمقها ، لكنها جديرة بالالتفات : هي ظاهرة الجمعيات النسائية الخيرية التي تحاول وراء ستار المساعدة والتقديمات المختلفة أن تثبت أيديولوجيا (وأحياناً أفكاراً سياســـية معينة)هي غير ما تعلنه علي الملأ[٤].

---

(١) مني السيد حافظ عبد الرحمن ، المرأة في المجتمع المدني دراسة تحليلية لعلاقة المرأة بالمنظمات الأهلية، في : (ندوة العولمة وقضايا المرأة والعمل ، ٣-٤مارس ٢٠٠٢ ، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٣) ، ص ٢٥٤ .

(٢) حبيبة البورقادي ، حقوق المرأة الاجتماعية والاقتصادية من رؤية إسلامية ، في : (ندوة الخبراء حـــول المرأة العربية والتغيرات الاجتماعية والثقافية ، المركز الإقليمي العربـــي للبحـــوث والتوثيـــق فـــي العلـــوم الاجتماعية ، القاهرة ، ١٣-١٥ يناير ١٩٨٧ ، ص ١٢٣) .

(3) Natalya Timoshkina , Non-Hierarchical Organizing And International Women's NGOs : An Exploratory Study A thesis Submitted In Conformity With The Requirement , the degree of Doctor of Philosophy , Faculty of Social Work , University of Toronto, (Canada) , 2008 , P 38
Full Text [database on the Internet] [cited 2011 May 16]. Available from: http://www.proquest.com/; Publication Number: AAT NR44824., P 35 .

(٤) دلال البرزي ، المرأة في العمل الأهلي العربي ، في : (المرأة العربية بـــين ثقـــل الواقـــع وتطلعـــات المستقبل،الطبعة الأولي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، مايو ١٩٩٩ ، ص ١٢٣) .

وتعمل التنظيمات النسائية لصالح المرأة وتقدم الخدمات بما يساعد علي تحسين وضعها أو تعزيز التحول الاجتماعي . ويلاحظ أن التنظيمات النسائية لها الحق في توظيف الرجال أو قبولهم كأعضاء ، وتلك التي تفعل عادة ما تمنحهم الأدوار الثانوية وليس مناصب السلطة . ولهذا تنطوي التنظيمات النسائية علي عدد قليل من الرجال[١].

ومع بداية التسعينيات ظهر عدد جديد من الجمعيات المعنية بأمور المرأة . إلا أن تفسير هذه الظاهرة ليس ايجابياً بطريقة مطلقة . فعلي الرغم من أهمية تعدد الجمعيات التي تتبني حقوق المرأة أو التي تقدم خدمات للنساء وخاصة الفقيرات والمهمشات ، فإنه ليس هناك ما يشير إلي ارتباط هذه الظاهرة بحاجة فعلية علي مستوي المجتمع . بل أن أغلبية العمل الأهلي المصري الموجه نحو المرأة مازال ينطلق من مفهوم أقرب إلي العمل الخيري ، كما لازالت مفاهيم مثل "التنمية الشاملة" و "تعزيز قدرات المرأة" غير واضحة مما أثر علي نوعية المشروعات التي يتم تنفيذها[٢].

وإذا كان إنشاء الجمعيات التطوعية والمشاركة في أنظمتها يمثل أحد الأوجه البارزة لحركة تحرير المرأة فإن مشاركة المرأة في الأعمال التطوعية تمثل جزءاً من اهتمامات المرأة للمشاركة في الحياة العامة ، فالعمل التطوعي إلي جانب أنه يمثل نوعاً من التعبير عن شعور المواطن بمسؤوليته الاجتماعية في حدود ما يسمح به وقته وظروفه إلا أنه من جهة أخري يصقل هذا الشعور وهذا التعبير ويوجهه بما يساعد علي المساهمة في التنمية الشاملة للمواطن[٣].

على الرغم من أن مشاركة المرأة بالجمعيات الأهلية يعد قرارًا فرديا يخضع لإرادة ورغبة العضوة ، فإن دوافع المشاركة تتأثر بالمجتمع وبالمناخ الثقافي والسياسي والاقتصادي السائد. وقد أدت التحولات المجتمعية إلى ظهور أسباب للمشاركة لم تكن موجودة من قبل، فقد لعبت المتغيرات العالمية إلى انتشار البطالة وخاصة بين الإناث؛ وهو ما دفعها إلى المشاركة بالجمعيات الأهلية لتفريغ طاقاتها. كما أدت هذه المتغيرات إلى استبدال دوافع بدوافع أخرى كاستبدال دافع تحقيق التنمية بالرغبة في تحقيق الاستقلال. كما قلّ دافع الوجاهة الاجتماعية الذي كان من أبرز الدوافع الذاتية لمشاركة المرأة في الماضي. إلا أن الظروف الحالية

---

(١)Natalya Timoshkina , Non-Hierarchical Organizing And International Women's NGOs : An Exploratory Study , op.cit , P 36 .

(٢) هالة شكر الله ؛ وآخرون ، مصر : المرأة في المنظمات الأهلية ، مرجع سابق ، ص ٣٥٢ ، ٣٥٣ .

(٣) عصام الدين أحمد فرج ، مشاركة المرأة المصرية في جهود التنمية ، في : (تنمية المجتمع ، مؤسسة فريدريتش ايبرت ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ٤٠) .

وظهور قيم النفعية أدت إلى سعي بعض العضوات لتحقيق منافع شخصية عن طريق مشاركتهن[1].

وتشير البيانات والإحصاءات المتوافرة على الصعيد العربي إلى ضعف المشاركة النسائية بصورة عامة في التنظيمات والجمعيات الأهلية ، فضلاً عن ضعفها في العمل النقابي، وتواجد المرأة أساساً على المستويات القاعدية دون القيادية، وبالتالي ابتعادها عن مواقع صنع القرار. كما تأتي هذه المشاركة في هذه التنظيمات من فئات وطبقات اجتماعية معينة ممن يملكن الوقت والمال وكذلك من فئات عمرية متأخرة نسبياً بعد سن الأربعين غالباً، حتى لا يكون هناك أطفال في حاجة إلى الرعاية، كما تتسم هذه التنظيمات في الغالب بالطابع الحضري فتستوعب نساء الحضر، مما يعني تهميش قطاعات ومناطق وأجيال وطبقات اجتماعية عن المشاركة في العمل الأهلي النسائي العربي، يؤدي ذلك حتماً إلى صياغة مضمون النشاط الأهلي في إطار أنساق فكرية وثقافية وقيمية لا تمثل الغالبية العظمى من النساء العربيات[2].

كما تشير بعض الدراسات إلي طبيعة عضوية المرأة في الجمعيات الأهلية فيما يلي :

- أن متوسط عضوية المرأة في الجمعيات الأهلية يصل إلي ٢٢.٤% من جملة الأعضاء .
- أن متوسط نسبة تمثيل المرأة في مجالس إدارة الجمعيات الأهلية يبلغ ١٨.٨%. وتوجد جمعيات تزيد فيها نسبة تمثيل المرأة عن المتوسط ، إذ تصل نسبة تمثيل المرأة في الجمعيات التي تنشط في مجال الأمومة ورعاية الطفولة إلي ٥٥% ، بينما تنخفض في الجمعيات الدينية والثقافية لتصل لإلي ٧% من إجمالي أعضاء مجلس الإدارة في هذا النوع من الجمعيات .
- أن غالبية النساء اللائي يشاركن في العمل الاجتماعي التطوعي من خلال الجمعيات تنتمي إلي الطبقات الاجتماعية والاقتصادية العليا .
- بالرغم من أن كثيراً من الجمعيات تخاطب احتياجات المرأة ، إلا أن هناك عدداً قليلاً من النساء في مجالس إدارة هذه الجمعيات ، مما يقلل من شأن مشاركة المرأة في قرارات الجمعيات وتوجيه أنشطتها .

---

(1) http://www.amanjordan.org/a-news/wmprint.php?ArtID=5055
(2)http://www.ayamm.org/arabic/Marsad/marsad%201.htm

- ترتفع نسبة مشاركة المرأة علي المستوي التنفيذي (المدفوع الأجر) في الجمعيات الأهلية لتصل إلي ٦٠%[١].

وبهذا يجب أن تزيد القيادات النسائية في العمل الأهلي ، وهناك عدة عناصر يجب توافرها حتى يكون هناك قيادة ، منها :

- التعليم والثقافة ، حيث يجب أن يكون هناك حد أدني من المهارات ، فإننا لم نعد نتحدث عن القراءة والكتابة فقط ، بل تبقي المهارات من المعوقات في طريق القيادة .
- الخبرة والممارسة ، وأن تكون هناك ممارسة ونوع من التجارب والتقييم .
- التواصل مع العاملين والجماهير ولابد أن يصل إلي القاعدة .
- الشخصية الكارزمية ، وهي التي تفرض نفسها ولا يمتلكها الكثير من الأشخاص .
- الإيمان بالعمل الاجتماعي ، وإذا لم يتم عشق العمل الاجتماعي لن يكون هناك إنتاج .
- التطلع وتحمل المسئولية ، حيث يوجد الكثير من المتطوعين وبالتدريب يمكن أن يخرج منهم قيادات ، وبالتالي هناك برامج تأهيلية لكي يصلوا إلي مراكز القيادة .
- القدرة علي اتخاذ القرار ، فإذا لم يستطع القائد اتخاذ القرار لا يكون قائداً .
- القدرة علي الانفتاح علي العالم الخارجي[٢] .

ويظهر في طليعة التحديات التي تواجهها التنظيمات النسائية القضاء علي التمييز ضد المرأة ، وتوفير الأمان للنساء من العنف ، ودعم المرأة في الحصول علي التعليم ، والعمالة، والاستقلال الاقتصادي ، وتحسين الصحة البدنية والعقلية والاجتماعية[٣].

وأخيراً فهناك بعض الأدوار ينبغي أن تضطلع بها الجمعيات الأهلية فيما يتعلق بعلاقتها بالمرأة :

١. المساعدة في تخفيف حدة الفقر ، وزيادة قدرة المرأة علي إيجاد مصادر جديدة للدخل.

---

(١) عزة مصطفي السعيد سلامة ، تحليل سوسيولوجي للأدوار الاجتماعية والاقتصادية المستحدثة للمرأة الريفية في التنمية "دراية ميدانية في قريتين بمحافظة الدقهلية " ، مرجع سابق ، ص١٣٥ ، ١٣٦ .

(٢) المجلس القومي للمرأة ، المرأة في مواقع القيادة تحقيقاً للعدالة الاجتماعية ، الطبعة الأولي ، المجلس القومي للمرأة ، القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص ٩٢ .

(3) Women's Resource Center , The State Of The Women's NGO Sector , " Shadow Report Submitted To The United Nations Committee On The Elimination Of Discrimination Against Women (CEDAW) In Response To The United Kingdom's 6th Periodic Report , April 2008 , P5" .

٢. التصدي للأمية بين النساء ، وتمكين الإناث من مواصلة تعليمهن .

٣. توفير الخدمة الصحية الشاملة للمرأة .

٤. تأكيد التطبيق الصحيح لمبدأ المساواة بين الجنسين ، وزيادة وعي المرأة بحقوقها .

٥. تحقيق المزيد من الأمان للمرأة ، وحمايتها من العنف ، وتعديل صورة المرأة في وسائل الإعلام من خلال إبراز مساهمتها الايجابية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

٦. دعم مشاركة المرأة في القرارات الأسرية ، وتعميق المشاركة السياسية والمجتمعية للمرأة .

٧. توعية النساء في مجال المحافظة علي البيئة نظيفة وصحية ، ودعم جهود المرأة في هذا المجال .

٨. دعم عمل الجمعيات الأهلية ، وتعزيز مشاركة المرأة في هذه الجمعيات ، ودعم الحركة النسائية بصفة عامة في مصر[١].

٥- الأدوار التقليدية للمرأة والأدوار المستحدثة

في ظل الحقبة الماضية تجسدت الأنشطة التقليدية للمرأة بالجمعيات الأهلية في الأنشطة الخيرية الاجتماعية، أما في ظل هذه التحولات فقد ظهرت أنشطة وأدوار جديدة لمواجهة المشكلات والأزمات التي يمر بها المجتمع المصري ، فظهر الاهتمام بالمرأة المعيلة وتغيير قوانين الأحوال الشخصية وتناول قضايا الختان والزواج المبكر والاهتمام بتدريب المرأة على التكنولوجيا (الكمبيوتر والإنترنت) ، ومنح القروض الصغيرة ، هذا من جانب. ومن جانب آخر ظهرت أدوار جديدة نتيجة الاهتمام العالمي بقضايا مثل قضايا البيئة فظهر النشاط البيئي واهتمام المرأة به ونشاط حقوق الإنسان وجمعيات حماية المستهلك. وظهور أنشطة مستحدثة كالتوعية السياسية وظهور جمعيات سيدات الأعمال ، فنظرًا لتنوع وتعدد أنشطة الجمعيات الأهلية وعدم عزوف المرأة عن الاشتراك بها قد تنوعت الأنشطة التي تقوم بها المرأة في ظل المرحلة الجديدة.

كما اختلفت أدوارها فاشتركت في المؤتمرات والندوات وورش العمل وفي الأبحاث النظرية والميدانية وفي التدريبات والأدوار التخطيطية الإشرافية والإدارة والاتصال بالقيادات

---

(١) أحمد زايد ؛ وآخرون ، المرأة وقضايا المجتمع ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٢ ،، ص ٤٧٠ .

التنفيذية لتنفيذ الخطط والإستراتيجيات. وهذه الأدوار لم تكن معروفة من قبل حيث كانت تقتصر أدوارها على الحفلات ، والتبرعات ، ومحو الأمية ، وتعليم الحياكة ، وتوفير دور الحضانة ، ورعاية الأيتام ، فالأدوار كانت خدمية خيرية تتفق مع مفهوم الجمعيات الخيرية الذي كان سائدًا في ظل الظروف الماضية، أما في الفترة الحالية ومع انتشار مفهوم التنمية فقد تغيرت الأدوار التي تلعبها المرأة[1].

ثالثاً : تأثير العولمة علي مشاركة المرأة في العمل الأهلي

تعد خدمة المجتمع المحلي طريقة لتمكين المرأة الغنية من تدعيم وضعها ، في نفس الوقت الذي كانت تحاول فيه تحسن وضع النساء الفقيرات ، ومن هنا اكتسبت المرأة من خلال مشاركتها في العمل الخيري استقلالا في العديد من نواحي حياتها ، وأصبح العمل التطوعي بداية للعمل المهني دخول عالم السياسة ، فاعتبرت المتطوعات انتشار جمعيات الرعاية الاجتماعية دليلاً علي نهضة المرأة آنذاك . وهكذا يمكن اعتبار الجمعيات الأهلية أحد الميكانيزمات الشعبية حال عجز أو تراجع الدور الرسمي للدولة ، وتحاول هذه المنظمات غير الحكومية علي مستوي العالم الحد من الآثار السلبية للعولمة ، وخاصة علي المجتمعات النامية عامة والنساء فيها بخاصة[2].

ولقد أصبح موضوع المرأة من الموضوعات الأساسية علي أجندة العولمة أو المروجين لهذه الأيديولوجيا . ويشير مفهوم العولمة في أساسه إلي الترويج لأنماط اقتصادية وثقافية واجتماعية هي الأنماط السائدة في الرأسمالية الغربية ، وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ، أي أن هدف العولمة هو إعادة صياغة العالم وفق هذه الأنماط ، حيث أن هناك طرقاً كثيرة دفعت إلي ضرورة أن تحدث المواجهة بين أيدولوجيا العولمة والواقع الذي تحاول العولمة تجسيده . من هذه الظروف الأوضاع الدونية التي تعيشها المرأة لتصبح مساوية أو موازية لأوضاع الرجال . ومن ذلك أيضاً العنف الذي يمارس ضد المرأة ، حيث تسعي العولمة إلي إلغاء الأوضاع والظروف الاجتماعية التي تعمل علي تهميش المرأة وإقصائها عن

---

(1) http://www.amanjordan.org/a-news/wmprint.php?ArtID=5055

(2) بث بارون ، النهضة النسائية في مصر : الثقافة والمجتمع والصحافة ، ترجمة ، لميس النقاش ، المشروع القومي للترجمة ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص ١٦٨ .

المشاركة في الحياة الثقافية والاقتصادية والسياسية ، بحيث يعاد دمجها كقوة فاعلة لدفع حركة المجتمع إلي الأمام[1].

ومن ناحية أخري ففي ضوء التحديات والمستجدات العالمية والإقليمية على أثر توصيات مؤتمرات عالمية التي عقدت في التسعينات طرأ تغير نوعي على بعض المنظمات غير الحكومية العربية من حيث الأهداف والأنشطة، ولو بقي هذا التغير محدوداً ولم يتعد في كثير من الأحيان الإعلان عن الأهداف ، فتحولت من دور رعائي اجتماعي صرف إلى دور تنموي اجتماعي اقتصادي وسياسي. فبينما لايزال عدد من المنظمات غير الحكومية مختصاً بتقديم خدمات صحية اجتماعية ورعائية، يركز البعض الآخر على عمليات التوعية والدعوة والدفاع والمساندة والمطالبة بحقوق الإنسان لتعزيز تحسين نوعية حياة المواطن. وقد نشطت معظم المنظمات غير الحكومية العربية في الإعداد للمؤتمرات الدولية التي عقدت في التسعينات والتي تهدف إلى التنمية الاجتماعية المستدامة وتحسين نوعية الحياة كقاسم مشترك. والتطور في مهام المنظمات غير الحكومية ينعكس في تغيير أهدافها وتوسع أنشطتها التي تتمثل أولاً في الدعوة والدفاع والمناصرة ومساندة المصالح العامة في المجتمعات المحلية التي تقوم بها لتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية من خلال محاولات التأثير على السياسات العامة ، وثانياً في محاولة التأثير على الرأي العام في المجتمع. وهذا الاتجاه الجديد الذي تتصف به بعض المنظمات غير الحكومية في الأقطار العربية هو من أبرز المؤشرات الايجابية لتطور المجتمع المدني العربي نحو التنمية الاجتماعية المستدامة[2].

ولكي تتولي العولمة إعادة صياغة عالمنا وفق نمط محدد ، بما في ذلك إعادة تشكيل مكانة المرأة ، فإننا نجد أن لهذه الصياغة عدة أبعاد أساسية هي :

١ – الأبعاد الاقتصادية للعولمة : البعد الاقتصادي هو البعد الأول في العولمة ، وتشير عولمة الاقتصاد لتوحيد أجزاء الاقتصاد العالمي وإلغاء الحواجز التي تحول دون الحرية الكاملة لتدفق عناصره سواء أكانت سلعاً ، أم رأسمالاً ، أم عمالة ، أم تكنولوجيا. بالإضافة إلي ذلك يشهد العالم الاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية العالمية ، وإلي التغيرات في هيكل الاقتصاد العالمي التي نجمت عن الثورة العلمية والتكنولوجية وأدت إلي تعميق عالمية الأسواق ،

---

(1) فاطمة يوسف القليني ، القيادات النسائية المصرية وموقفها من بعض قضايا ومشكلات المجتمع ، في : (ندوة العولمة وقضايا المرأة والعمل ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٩٥ ، ٢٩٦) .

(2)http://www.ayamm.org/arabic/Marsad/marsad%201.htm

وانعكست في توزيع الإمكانات الاقتصادية بين الدول والمجموعات الدولية ، ومن ثم تهميش غالبية الدول النامية .

٢- الأبعاد السياسية للعولمة : شهد العالم مع مطلع عقد التسعينيات حملة من التغيرات السياسية التي ساهمت في إعادة توزيع مواقع القوة ضمن الخريطة السياسية لدول العالم (انهيار الاتحاد السوفيتي – حرب الخليج) ، ومن ثم تعد العولمة السياسية هي الدعوة إلي اعتماد الديمقراطية الليبرالية السياسية وحقوق الإنسان والحريات الفردية ، وهي إعلان لنهاية الدولة ولنهاية الحدود الجغرافية السياسية . وفي هذا الإطار السياسي تعمل العولمة علي إعادة دمج المرأة في الحياة الاجتماعية والسياسية ومشاركتها في هذا المجال بدلاً من إقصائها أو تهميشها ، حسبما تذهب تقاليد هذه المجتمعات وتراثها[١].

ومن أبعاد العولمة السياسية :

- انهيار النظام الدولي القديم الذي كان يستند إلي القطبية الثنائية وبروز ملامح نظام عالمي جديد .
- تنامي دور المجتمع المدني أي المنظمات الدولية غير الحكومية مثل منظمات حقوق الإنسان وحماية البيئة وغيرها من المنظمات ذات الصيغة العالمية والتي غدت تتدخل بصورة مباشرة في قرارات الدول وتشريعاتها .
- اتساع مجالات عمل الأمم المتحدة وتزايد اهتمامها بقضايا التنمية والتحول الديمقراطي[٢].

٣- الأبعاد الثقافية للعولمة : توجد اليوم ثقافة عالمية آخذه في الظهور من خلال العديد من وسائط الإعلام ، حيث تختلط الآراء والقيم الدولية بالهوايات الوطنية وتلونها بطابعها . فقد أصبح هناك توحيد للقيم حول المرأة والأسرة . وهذه الثقافة التي تدعو العولمة إلي توحيدها ، اطمع في صياغة ثقافة كونية شاملة تغطي مختلف جوانب النشاط الإنساني . وهكذا فإن هذه المتغيرات والأبعاد كان لها تأثيرها المباشر وغير المباشر علي مشاركة المرأة في القوي العاملة وخاصة في المجتمع المصري ، وهو الأمر الذي تعمل العولمة علي تجسيده من خلال

---

(١) فاطمة يوسف القليني ، القيادات النسائية المصرية وموقفها من بعض قضايا ومشكلات المجتمع ، مرجع سابق ، ص ٢٩٦ ، ٢٩٧ .

(٢) عبير عبد المنعم فيصل ، علم الاجتماع وتنمية الوعي الاجتماعي بالتغيرات المحلية والعالمية ، المكتبة العصرية ، المنصورة ، ٢٠٠٩ ، ص ١٩٨ .

محاربة الأوضاع والممارسات التي تضر بالمرأة أو التي تضر بأوضاعها الاجتماعية والثقافية[1].

وتحاول المنظمات غير الحكومية علي مستوي العالم الحد من الآثار السلبية للعولمة ، وخاصة علي المجتمعات النامية عامة والنساء فيها بخاصة ، حيث يمكن رصد خمس نتائج سلبية للعولمة بالنسبة للمرأة في مسار تطبيق سياسات التكيف الهيكلي وهي :

١. تزايد البعد النوعي في طبيعة الفقر ، وهو ما يمكن اعتباره توسعاً وامتداداً لما سُمي "تأنيث الفقر" .

٢. تزايد الأعباء الملقاة علي كاهل المرأة تحت تأثير تصاعد التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي صاحبها تزايد دور المرأة في امتصاص الصدمات خلال مسار عمليات التكيف الهيكلي ، وذلك من خلال الضغط الاستهلاكي ، وتزايد أعباء العمل الملقاة عليهن كنتيجة لرغبتهن في تعويض خسارة دخل الأسرة وانخفاضه .

٣. التأثير المباشر لتخفيض برامج ونفقات الرفاهية العامة الموجهة للمرأة علي الأخص من خلال التخلي عن توفير مساحة واسعة من الخدمات الاجتماعية المجانية وتحويلها إلي مسئولية المرأة الشخصية ، وبذلك فالمساحة الواسعة لأعمال الرعاية غير المدفوعة ، والتي كانت تقع غالباً علي عاتق المرأة قد أخذت في الاتساع مع تزايد إيقاع الخصخصة والاقتطاعات من نفقات الرفاهية الاجتماعية .

٤. خسارة مكاسب سنوات نضال عقد السبعينيات من أجل المساواة مع الرجل ، الناتجة عن التحولات في سوق العمل ، والتراجع في برامج رعاية الطفولة ، والتعليم ، وإعادة التدريب .

٥. التأثير المباشر لخفض النفقات العامة علي تشغيل المرأة وظروف عملها[2].

رابعاً : الصعوبات والتحديات التي تواجه المنظمات النسائية

---

(١) فاطمة يوسف القليني ، القيادات النسائية المصرية وموقفها من بعض قضايا ومشكلات المجتمع ، مرجع سابق ، ص ٢٩٧.

(٢) حامد الهادي ، المرأة والجمعيات الأهلية بين التهميش والتمكين دراسة ميدانية في قرية الغار بالشرقية ، مرجع سابق ، ص ٣٤٢ ، ٣٤٣ .

معوقات العمل الأهلي التطوعي في العالم العربي موجودة "بشكل أو بآخر في غالبية الدول العربية" مع اختلاف في الدرجة . وتلعب دوراً في تقليص دور المرأة في هذا المجال وتتحدد تلك المعوقات في النقاط التالية :

١. تعدد هيئات والمؤسسات العاملة في المجال التطوعي ، وتعدد الجهات التي تشرف عليها ، ووجود عدد ليس بالقليل من الجمعيات التي تعمل بقوانين وأنظمة خاصة ومستقلة .

٢. تعددية الجهات الرسمية التي تمنح تراخيص للمنظمات والجمعيات مما يؤدي إلي التكرار والتناقض في بعض الأحيان .

٣. تعددية الشخصيات ذات النفوذ السياسي التي تتولي رئاسة إدارة الهيئات والمنظمات والمؤسسات العاملة في المجال التطوعي مما يؤدي إلي عدم تجديد وتطوير القيادات التطوعية المشرفة علي الجمعيات واستبدالها بقيادات جديدة لتتلاءم مع المتغيرات الاجتماعية والثقافية .

٤. عدم وجود حرية في صنع القرار الأمر الذي يؤدي إلي الازدواجية في المهام ، وعدم توافر الوعي الكافي لمفهوم وفلسفة العمل التطوعي لدي العديد من المتطوعين[١].

٥. غياب استراتيجية تمكين شاملة وغلبة استراتيجية إشباع الاحتياجات الضرورية .

٦. ضعف الوعي بأهمية التمكين ومفهومه الحقيقي لدى المنظمات النسائية وأجهزتها التنفيذية والقدرة علي التوجه إلي جميع الشرائح النسائية والقواعد الشعبية خصوصاً المرأة القروية .

٧. الافتقار إلي التفاعل والتواصل وتبادل الخبرات مع الأطراف المختلفة ذات الخبرات والإمكانات الممكن الاستفادة منها .

٨. مواجهة القوانين المقيدة لنشاط الجمعيات ، فالتشريعات العربية تقيد بدرجات متفاوتة حرية تكوين الجمعيات وتخضعها عندما تنشأ لأشكال مختلفة من الإشراف والرقابة[٢].

---

(١) مني السيد حافظ عبد الرحمن ، المرأة في المجتمع المدني دراسة تحليلية لعلاقة المرأة بالمنظمات الأهلية، مرجع سابق ، ص ٢٦٩ ، ٢٧٠ .

(2) http://www.awapp.org/wmview.php?ArtID=1043&page=4

٩. ضعف القدرات التخطيطية والتنظيمية والعلمية والمالية لبعض المنظمات العربية الأمر الذي يؤدي إلي عدم توافر الكوادر الفنية والإدارية ، وضعف قدرتها في الاعتماد علي الذات .

١٠. عدم تجانس الهياكل الإدارية لتلك الجمعيات في أحيان كثيرة وذلك نتيجة لتكوينها من أشخاص متطوعين وفنيين بأجر وموظفين بعض الوقت مما يؤدي إلي صعوبة التنسيق بين فريق العمل الإداري[١].

وبالإضافة إلي ذلك هناك كثير من معوقات مشاركة المرأة في العمل الأهلي التطوعي وأهمها:

- **معوقات مرتبطة بالمجتمع** : مازالت القيم والعادات الاجتماعية تقوم علي تقسيم الأدوار علي أساس الجنس ، بحيث تختص المرأة بالمجال الخاص ، ويختص الرجل بالمجال العام.ولما كان العمل الأهلي جزءاً من المجال العام فإن الأصل هو عدم الاعتداد بدور المرأة ومشاركتها فيه ، ونظرة المجتمع إلي المرأة تقلل أهميته مشاركتها في المؤسسات الاجتماعية.

- **معوقات خاصة بالمرأة** : وتتمثل في ، قلة المساحة التي تعمل فيها المرأة ، مع نقص العناصر المؤهلة للعمل القيادي النسائي . وتعاظم حجم الأعباء الأسرية وتحمل المرأة لأغلب هذه الأعباء مما يؤدي إلي عدم وجود وقت فراغ كاف لدي المرأة . قد تتجه المرأة إلي الخدمة في الجمعيات الأهلية من وحي المسئولية الاجتماعية ، بيد أنه قد يحدث تعارض بين المسئولية الأسرية والمسئولية الاجتماعية فتضطر المرأة إلي الانسحاب . وأخيراً عدم إدراك النساء لأهمية دورهن في العمل الاجتماعي[٢].

خاتمة

من خلال الإطلالة التاريخية يتضح لنا أن مشاركة المرأة في مصر في أنشطة منظمات المجتمع المدني لا اختلاف عليها . فالدور الاجتماعي الذي مارسته المرأة المصرية خلال المراحل التاريخية المتعاقبة ، يوضح إسهامها الكبير في الحياة الاجتماعية .

---

(١) مني السيد حافظ عبد الرحمن ، المرأة في المجتمع المدني دراسة تحليلية لعلاقة المرأة بالمنظمات الأهلية، مرجع سابق ، ص ٢٧٠ .

(٢) عزة مصطفي السعيد سلامة ، تحليل سوسيولوجي للأدوار الاجتماعية والاقتصادية المستحدثة للمرأة الريفية في التنمية "دراية ميدانية في قريتين بمحافظة الدقهلية " ، مرجع سابق ، ص١٣٧ ، ١٣٨ .

وتعبر مشاركة المرأة في منظمات المجتمع المدني الأهلي عن قدرة المرأة في المشاركة في عملية التنمية بوجه عام ، وتحقيق الأهداف الوطنية والقومية من خلال تواجدها داخل هذه المنظمات ، وتتحدد هذه المشاركة وفقاً لعدد من المحددات أهمها تأثير السياسات القومية ، ونوعية وطبيعة المنظمات الأهلية ، وأدوار المرأة الفاعلة في تلك المنظمات .

ولقد مثل ظهور الجمعيات الأهلية الخاصة بالمرأة علامة بارزة في مشاركة المرأة في المجتمع المدني ، فلم تعد مشاركة المرأة قاصرة علي المساواة الاجتماعية أو المشاركة السياسية، أو التنمية الاقتصادية أو التوعية الثقافية فحسب ، وإنما أصبحت ضرورة حتمية يفرضها الواقع العالمي .

ومن هنا فقد استعرضنا بعض ملامح مشاركة المرأة في المجتمع المدني في مصر ، حيث تناولنا تاريخ مشاركة المرأة في العمل المدني في مصر وميلاد الجمعيات النسائية في القرن التاسع عشر ، وذلك مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي شهدها عصر محمد علي ، ثم توالت المراحل التاريخية ما بين فترات ازدهار وانقطاع .

ثم تلاه مشاركة المرأة المصرية في تنظيمات المجتمع المدني ومشاركتها في العمل الاجتماعي ، وتناولنا مفهوم المشاركة ، ومفهوم تمكين المرأة . ثم مشاركة المرأة في المنظمات الأهلية غير الحكومية ،والأدوار التقليدية والمستحدثة للمرأة بالجمعيات الأهلية . وتأثير العولمة علي مشاركة المرأة بالعمل الأهلي . وأخيراً الصعوبات والتحديات التي تواجه المنظمات النسائية.